

# جلالة الملك يصدر عفوه السامي على 756 شخصا بمناسبة ذكرى تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال

بمناسبة تخليد ذكرى تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال، تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بإصدار عفوه السامي على مجموعة من الأشخاص، منهم المعتقلين ومنهم الموجودين في حالة سراح، المحكوم عليهم من طرف مختلف محاكم المملكة الشريفة وعددهم 756 شخصا.

وفي ما يلي نص البلاغ الذي أصدرته وزارة العدل بهذا الخصوص:

«بمناسبة ذكرى 11 يناير المجيدة لهذه السنة 1442 هجرية 2021 ميلادية تفضل جلالته الملك أدام الله عزه ونصره، فأصدر حفظه الله أمره السامي المطاع بالعفو على مجموعة من الأشخاص منهم المعتقلين ومنهم الموجودين في حالة سراح، المحكوم عليهم من طرف مختلف محاكم المملكة الشريفة وعددهم 756 شخصا وهم كالتالي:

المستفيدين من العفو الملكي السامي الموجودون في حالة اعتقال وعددهم 493 سجينا وذلك على النحو التالي:

- العفو مما تبقى من عقوبة الحبس أو السجن لفائدة: 17 نزيلة
- التخفيض من عقوبة الحبس أو السجن لفائدة: 475 نزيلة
- تحويل السجن المؤبد إلى السجن المحدد لفائدة: 01 نزيلة

واحد

المستفيدين من العفو الملكي السامي الموجودون في حالة سراح وعددهم 263 شخصا موزعين كالتالي:

- العفو من العقوبة الحبسية أو مما تبقى منها لفائدة: 91 شخصا
- العفو من العقوبة الحبسية مع إبقاء الغرامة لفائدة: 25

شخصا

- العفو من الغرامة لفائدة: 138 شخصا

- العفو من عقوبتي الحبس والغرامة لفائدة: 09 أشخاص

المجموع العام: 756

أبقى الله سيدنا المنصور بالله نخرا وملأنا لهذه الأمة، ومنيعا

للرأفة والرحمة، وأعاد أمثال هذا العيد على جلالته بالنصر والتمكين

وأقر عينه بولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي

الحسن وجميع أفراد الأسرة الملكية الشريفة إنه سميع مجيب،

والسلام.»



## الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب تدعو إلى أعمال المناصفة في المناصب العليا



تعيينا فقط من أصل ما مجموعه 1160 منصباً أي بنسبة بلغت 11.8% فقط. وخلصت الجمعية إلى تأكيد تشيبتها بإعمال مبدأ المساواة في التعيين للمناصب العليا عن طريق اعتماد آلية المناصفة الواردة في الدستور والقانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالمناصب العليا الذي تنص المادة 4 منه على المبادئ تكافؤ الفرص والاستحقاق والشفافية والمساواة في وجه جميع المرشحات والمرشحين؛ وعدم التمييز بجميع أشكاله في اختيار المرشحات والمرشحين للمناصب العليا، «بما فيها التمييز بسبب الانتماء السياسي أو النقابي أو بسبب اللغة أو الدين أو الجنس أو الإعاقة أو أي سبب آخر يتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان وأحكام الدستور».

خميس، وإطلاعها على مشروع القانون التنظيمي 57.20 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقاً لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور، «فإن النتائج والأرقام المحصل عليها لغاية اليوم، توضح باننا لانزوح مكاننا فيما يخص تعزيز تمثيلية النساء في المناصب العليا» مستدلة بتقرير لوزارة الاقتصاد والمالية حول الموارد البشرية في الإدارة المغربية، الذي كشف ضعفاً في ولوج النساء إلى المناصب العليا المتداول بشأنها في المجلس الحكومي منذ يوليوز 2012 إلى حدود النصف الأول من 2020، لافتة إلى أن عدد النساء اللواتي تم تعيينهن في المناصب العليا المتداول بشأنها في المجلس الحكومي بلغ 137

### الرباط/ علياء الربيفي

دعت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، الحكومة إلى تفعيل المناصفة في التعيين للمناصب العليا، قائلة: «إن تعيينات الحكومة في المناصب العليا، ظلت تعتمد نفس المقاربة التقليدية التي تركز الإقصاء المنهج للنساء». الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب التي سجلت، عدم اتخاذ الحكومة لأي إجراء لصالح التعجيل بتحسين نسب ولوج النساء للمناصب العليا، أثناء تقديمها لمشروع القانون التنظيمي 57.20، أبرزت، في المقابل، أنه في إطار تتبعها لقرارات التعيين في المناصب العليا الصادرة عن مجلس الحكومة كل

## تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال ثمرة مسار نضالي طافح بأمجاد وروائع وملاحم الكفاح الوطني

التي قدمت فيها وثيقة المطالبة بالاستقلال في 11 يناير 1944، والتي وقعتها 66 شخصية. بدوره، قدم محمد مزيان، أستاذ التاريخ بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة ابن طفيل بالقنيطرة، مداخلة اختار لها عنوان «وثيقة 11 يناير 1944 بين الرؤيتين الوطنية والاستعمارية»، أبرز فيها تطور الوعي الوطني الذي جسده الفعل السياسي المغربي المتمثل في مواجهة المباشرة لنظام الحماية، حيث شكلت مرحلة 11 يناير 1944 فتره فارقة في تطور هذا الفعل، وجاءت تعبيراً عن دينامية داخلية للوعي الوطني وللنضال من أجل تحقيق الاستقلال. وجرت خلال هذه الاحتفالية، بحضور الشخصيات المدعوة، في احترام تام لشروط السلامة الصحية التي توصي بها التوجيهات الحكومية لمواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد كوفيد 19، مراسيم تكريم 11 من المنتسبين لأسرة المقاومة وجيش التحرير، (8 منهم متوفون، و3 أحياء)، سلمت لهم ولذوي حقوق المتوفين منهم لوحات تقديرية، وقيمت في حقهم كلمة تقدير وعرفان بمناقبتهم الحميدة وخدماتهم المبرورة وتضحياتهم الجسام في ساحة الشرف ومعتزك النضال الوطني والتحريري.



المنيف، نضالات بطولية ماجدة وتضحيات جسام في سجل الوطنية والمقاومة والتحرير، قمين بالناشئة وأجيال اليوم والغد استلهم دروسها وقيمتها وشمائلها، لمواصلة مسيرات الحاضر والمستقبل. كما قدمت لطيفة الكندوز، رئيسة الجمعية المغربية للبحث التاريخي، مداخلة موسومة بـ«المطالب المغربية من الإصلاح إلى الاستقلال»، استعرضت خلالها السياق التاريخي والظرفية

أن وثيقة المطالبة بالاستقلال جسدت نقلة نوعية وإفراراً جديداً في منهجية كفاح ونضال الشعب المغربي في سبيل الحرية والاستقلال، وبصمت آثارها الجليلة في مجرى الأحداث وصيرورتها، لأنها زعزعت أركان الاحتلال الأجنبي، وأفرزت ثورة عميقة عكست وعي المغاربة المتقدم، وأعطت الدليل على قدرتهم العالية على الدفاع عن مصالحهم وتقرير مصيرهم وعدم استسلامهم لمشينة المستعمر، وإصرارهم على مواصلة مسلسل الكفاح الوطني الذي خاضه الأسلاف في مواجهتهم للوجود الأجنبي والتسلط الاستعماري.

أكد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مصطفى الكعربي، الإثنين بالرباط، أن حدث تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال في 11 يناير 1944، شكل ثمرة مسار نضالي طافح بأمجاد وروائع وملاحم الكفاح الوطني، وتجسيدا لإرادة راسخة والتزام ووفاء لنساء ورجال الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير من أجل تحقيق المطالب المشروعة للشعب المغربي في نيل الحرية والاستقلال وتحقيق الوحدة الوطنية.